: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i38.412

TJFPS

38

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

" السياسات العامة للأمن المجتمعي واثرها في مكافحة ظاهرة المخدرات العراق أنموذجا"

" Public Policies for Community Security and Their Impact on Combating the Drug Phenomeno (Iraq as a Model)"

Yasir Talal Nadheer [a]
College of Medicine, University of Mosul [a]

م.م ياسر طلال نضير [a] *
جامعة الموصل – كلية الطب [a]

Article info.

Article history:
- Received 16 Jan..2025
-Received in revised form 26. Jan .2025
- Final Proofreading 14 Feb. 2025
- Accepted 23. Feb 2025
- Available online: 31. March .2025

Keywords:
- Public Policy
- Security
- Community
- Drugs

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Research shows that the terms "public policy" and "community security" are significant and contemporary concepts. Yet, due to their broad scope and inclusiveness, there is no comprehensive and definitive definition for either. Developed countries have given importance to these concepts and have devoted efforts to publishing related works and ideas.

The constitution has outlined Public policy in Iraq, clarifying how official institutions craft and implement policies. Iraqi public policy has faced numerous problems and challenges, some related to the constitution, others to the parliamentary system applied in Iraq, which suffers from duality and contradictions, and others to the advisors close to decision-makers, who often lack competence. Mechanisms to address these obstacles include amending certain constitutional provisions, removing barriers that have hindered the parliamentary system, particularly regarding the quota-based system and consociational democracy, and enacting key laws such as the Civil Service Law, the Political Parties Law, and the Oil and Gas Law.

*Corresponding Author: Yasir Talal Nadheer ,EMail: yasir.talal@uomosul.edu.iq ,Tel:0096477 29674233, Affiliation: University of Mosul / College of Medicine .

Iraqi community security has been exposed to numerous risks and challenges, threatening the state's existence and causing collapse and frustration, particularly after some Iraqi provinces fell under the control of ISIS terrorist organizations. The reasons and obstacles leading to the collapse of community security have been identified, including sectarianism, terrorism, poverty, and unemployment. Mechanisms to overcome these obstacles involve enhancing citizenship, combating terrorism, strategic planning, addressing poverty, and resolving unemployment.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام: 16 كانون الثاني 2025
- بعد التنقيح 26 كانون الثاني 2025
- التدقيق اللغوي 14 شباط 2025
- القبول: 23 شباط 2025
- النشر المباشر: 31 أذار 2025

الكلمات المفتاحية :

- **السياسات العامة**
- **الأمن**
- **المجتمع**
- **المخدرات**

الخلاصة: من خلال البحث يمكن القول ان مصطلحي السياسة العامة والامن المجتمعي من المفاهيم المهمة والعصرية، ولم يكن هناك تعريف جامع ومانع لكل منهما، لاتساعهما وشمولهما واتساع مضمونهما، والدول المتطورة أعطت اهمية لهذين المفهومين واهتمت بنشر المؤلفات والأفكار التي تختص بهذين المفهومين.

ان السياسة العامة في العراق رسمها الدستور ووضح كيفية صنعها وتنفيذها من قبل الأجهزة الرسمية، والسياسة العامة العراقية واجهت الكثير من المشاكل والتحديات منها ما يتعلق بالدستور ومنها ما يتعلق بالنظام البرلماني المطبق في العراق الذي يعاني من الازدواجية والتناقض ، ومنها ما يتعلق بفئة المستشارين القريبين على صانع القرار الذين يعانون من عدم كفاءتهم ، والاليات لعلاج تلك المعوقات منها تعديل بعض مواد الدستور والغاء العراقيل التي أصابت النظام البرلماني العراقي، لاسيما فيما يتعلق بنظام المحاصصة والديمقراطية التوافقية ، وتشريع القوانين المهمة مثل قانون الخدمة المدنية ، وقانون الأحزاب ، وقانون النفط والغاز.

الأمن المجتمعي العراقي أصابه الكثير من الاخطار والتحديات أدت الى تهديد كيان الدولة وأصابته بالانهيار والإحباط، ولاسيما بعد سقوط بعض المحافظات العراقية بيد تنظيمات داعش، واوضحنا الأسباب والمعوقات التي أدت الي انهيار منظومة الامن المجتمعي ومنها المحاصصة.

المقدمة:

أن دراسة السياسة العامة جهد علمي منظم هدفه فهم وتحليل وتقييم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها في خدمة المجتمع ورعاية مصالحة من ناحية والمساهمة في تحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي من ناحية أخرى .

تعد قضية الأمن بصورة عامة والامن المجتمعي على وجه الخصوص، من القضايا التي اثارت الكثير من الجدل والنقاش ، لما تركت من تداعيات وآثار على مستقبل الدول ، وخاصة الدول التي تتميز مجتمعاته بالتنوع والتعدد الاجتماعي مثل دولة العراق .

تتداخل السياسة العامة مع الامن المجتمعي وذلك لان الدول وخصوصا الدول القوية والمتطورة تسعى من خلال برامجها وسياساتها الى تحقيق الاستقرار في القطاعات(السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وهذا بدوره ينعكس على تحقيق الامن المجتمعي، وان أي خلل في أي قطاع سوف يوثر على بقية القطاعات، وبالتالي يودي الى انهيار منظومة الامن المجتمع .

ان السياسة العامة في العراق التي اقرها دستور عام 2005 ، يقوم بصنعها مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية ، لعبت الاحداث التي مرت على العراق دورا في انهيار منظومة الامن المجتمعي العراقي ، ومن ابرزها الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، وما افرزه الاحتلال من أزمات ومشاكل متمثلة بالإرهاب والفقر، وابرز واخطر هذه الازمات والآفات هي ظاهرة المخدرات.

اهداف البحث : ينطلق البحث من مجموعة من الأهداف وهي :

1. توضيح أسباب الاهتمام المكثف والواضح بمفهومي السياسة العامة والامن المجتمعي ، وتكثيف الجهود من قبل الدول المتقدمة لصنع سياسات ووضع خطط وبرامج لاتخاذ سياسات ناجحة تهدف في مجملها الى تحقيق الاستقرار والامن المجتمعي .
2. انتقاء واختيار المقومات التي تودي الى وضع سياسة عامة رشيدة ومفيدة للمجتمع العراقي ، وبيان اهم التحديات والمقومات التي تعزز وتدعم منظومة الامن المجتمعي العراقي وتقوي روابطه .
3. تقييم وتقويم السياسات العامة التي اتخذت في العراق لمواجهة مشكلة المخدرات من أجل تحقيق الأمن المجتمعي

4. يركز البحث على إيضاح أسباب انتشار المخدرات في العراق بعدما كان ممرا لتهريب المخدرات واصبح في الوقت القريب مستهلكا ومنتجا لهذا المرض ، ودور الأجهزة الأمنية والصحية للقضاء على هذه الظاهرة.

اهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال ان موضوعات السياسة العامة والامن المجتمعي لها علاقة وثيقة مترابطة فيما بينها، لان الامن المجتمعي لا يتحقق ان لم يكن هناك سياسات عامة رشيدة وناجحة وذات منفعة للمجتمع، وتنطلق الأهمية أيضا لمعرفة مدى تاثير الأجهزة العراقية الرسمية وغير الرسمية لصنع سياسة عامة رشيدة ، والسياسة التي يتم اتخاذها لتحقيق الامن المجتمعي العراقي ، ومدى قدرتها على القضاء على الازمات والظواهر السلبية في المجتمع العراقي وخاصة ظاهرة المخدرات .

إشكالية البحث:مثلت افة المخدرات والأزمات الأخرى التي تبعتها تحديا خطيرا للدولة العراقية أدت الى عرقلة وإيقاف تنفيذ الكثير من القرارات الهامة للمجتمع ، وهذه الإشكالية تدفعنا لطرح التساؤل الاتي :

(كيف اثرت السياسات العامة المعنية بالأمن المجتمعي التي رسمها الدستور وضمنتها القوانين في مكافحة ظاهرة المخدرات) .

فرضية البحث: تمحورت فرضية الدراسة حول فكرة رئيسية ترى ان العراق واجه الكثير من التحديات والازمات التي عرقلت صنع وتنفيذ الكثير من القرارات المصيرية التي بدأت بالاحتلال الأمريكي للعراق وما خلفه من اثار ونتائج سلبية أدت الى إصابة اركان الدولة العراقية بالشلل وخصوصا في منظومة الامن والاستقرار المجتمعي ، وافة المخدرات هو احد الامراض الخطيرة التي تهدد افراد المجتمع ، لكن الدولة العراقية سرعان من اتخذت مجموعة من السياسات الأمنية والصحية والإعلامية ، الا ان عملية التنفيذ واجهت تحديات اخرى داخلية وخارجية .

مناهج البحث: لقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للتوصل الى حقائق ومعلومات تساعدنا في فهم الحاضر، ومنهج تحليل النظم لدراسة العلاقة بين المتغيرات والعناصر ورسم صورة تحليلية شاملة ، والمنهج الوصفي لتفسير بعض الجوانب الكمية والمعلومات المتعلقة بالظاهرة .

هيكلية البحث: اعتمدنا في خطة البحث (مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ونتائج) وعلى النحو التالي : المبحث الأول اختص بالعلاقة بين السياسات العامة والامن المجتمعي (اطار نظري ومفاهيمي)، وجاء المبحث الثاني ليدرس السياسات العامة والامن المجتمعي في العراق ، لنختم المبحث الثالث بظاهرة المخدرات في العراق : الأسباب والأثار وخيارات السياسات العامة ، وخاتمة تتضمن جملة من الاستنتاجات ومجموعة من التوصيات.

المبحث الأول: العلاقة بين السياسات العامة والأمن المجتمعي (اطار نظري ومفاهيمي)

نتناول في هذا المبحث الأطر المختلفة لمفاهيم السياسة العامة والامن المجتمعي ، تكون صيغة المطلب الأول حول ماهية السياسة العامة ، و ماهية الامن المجتمعي ، والمطلب الثاني يتمحور حول اليات السياسة العامة لتحقيق الامن المجتمعي ، ومعوقات السياسة العامة لتحقيق الامن المجتمعي .

المطلب الأول : ماهية السياسات العامة والامن المجتمعي

تعد عملية تناول المصطلحات من الامور المهمة جدا في البحث العلمي، كونها تزيل الغموض لدى القارئ غير المختص، وتعينه على تفهم الافكار والطروحات التي يرغب الباحث في ايصالها، وهو ما سيحاول الباحث فعله من خلال الاتي:

اولاً : ماهية السياسة العامة :

ان مفهوم السياسة العامة قد اثار حوله الكثير من النقاش والانتقاد والاختلاف بسبب عدم التوصل الى مفهوم شامل وجامع لها ، ومن المشاكل التي تعيق المختصين والملمين بهذا المجال للوصول الى تعريف دقيق لهذا المصطلح هو وجود امرين : **الأول** : يتمثل باستخدام مفاهيم (السياسة العامة) او (السياسة الحكومية) بشكل عام غير محدد او دقيق لتدل على معاني او مصطلحات مختلفة ، والثاني ينصب حول وجود خلط بين هذه المصطلحات ومصطلحات إدارية مثل برامج او قرارات او اهداف وغيرها من المصطلحات ([1]).

فقد وردت العديد من التعريف لمصطلح السياسة العامة منها غربية وأخرى عربية ، ويمكن ان نبين عدد منها يعرف جيمس اندرسون السياسة العامة : هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي وكما يأتي : في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع معين([2]) ، بينما يذهب توماس داي الى تعريف السياسة العامة بانها : هي كل ما تختار الحكومة ان تفعله وما لا تفعله ، ونرى ان هذا التعريف فيه نوع من الدقة

---

[1]) خيري عبد القوي ، **دراسة السياسة العامة** (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1989) ، ص44 .

[2]) جيمس اندرسون ، **صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي** : التطور والمنهجية ،(قطر : دار المسيرة ، 1998)، ص15 .

والوضوح، وذلك لان ليس كل ما تفعله الحكومة هو سياسة عامة([1]) .

يرى كمال المنوفي بان السياسات العامة : مجموعة قرارات تتعلق بمجال معين كالخارجية والتربية والتعليم والدفاع وغيرها([2]) ، بينما تعرف سلوى الشعراوي السياسة العامة بانها : مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة معينة سواء بشكل وقائي او علاجي ([3]) ، ولكي نتعرف اكثر على مفهوم السياسة العامة لابد لنا من معرفة خصائصها وانواعها :

1_ خصائص السياسة العامة : يمكن عرض خصائص السياسة العامة من ثنايا تميز السياسة العامة عن غيرها من القرارات وهي: (انها تتناول قضايا ومسائل ومشكلات تهم المصلحة العامة ، ملزمة للجميع بصرف النظر عن مشاركتهم فيها ام لا ، عملية معقدة للغاية ، عملية هادفة ومقصودة ، تنتج مخرجات ذات طبيعة عملية ولها اثار ، مستقبلية فهي تهتم بوضع توجهات لفترة مقبلة ، توثر وتتأثر بالبيئة المحيطة) ([4]) .

2_ أنواع السياسات العامة : ثمة تصنيفات عديدة لأنواع السياسات العامة ، فهناك من صنفها من ثنايا أهدافها وهناك من ذهب الى تصنيفها استنادا الى وظائف النظام السياسي ، وتتمثل في أربعة أنواع :

1. السياسات العامة الاستخراجية: كل النظم السياسية، حتى البسيطة منها، تقوم باستخراج الموارد من بيئاتها، في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الالزامية الاخرى، مثل الاشتراك في هيئات المحلفين والاشغال التي تفرض على المجرمين المسجونين .

---

[1]) محمد العجاتي واخرون ، **صنع السياسات العامة وتحليلها والتاثير فيها** ، (بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات،2020)، ص6 .

[2] (Hamoud, Mohammed Ali. "Public policies A vision in the factors of development and theoretical schools and concept." *Tikrit Journal For Political Science* 22 (2020): 297-318.

[3]) سلوى شعراوي ، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** ، (القاهرة : جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004)، ص31 .

[4]) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، صنع وتنفيذ السياسة العامة ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، تاريخ الدخول للموقع 2025/2/5 ، متاح على الرابط التالي : https://www.scribd.com/document/

2.السياسات العامة التوزيعية وإعادة التوزيع : هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع والخدمات وتوزيعها على الافراد والجماعات في المجتمع، من أجل الاستفادة منها، مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة ([1]) .

3.السياسة العامة التنظيمية : ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرقابة لمختلف الانشطة والسلوكيات، للالتزام بدواعي المصلحة العامة.

4.السياسات الرمزية : هي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية تعبئة الجماهير، ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة عن تاريخ الأمة وعن القيم المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالإنجازات ومكافآت مستقبلية ([2]) .

ثانيا : ماهية الامن المجتمعي :

تتداخل المفاهيم و المصطلحات في تحديد ماهية الأمن والأمن المجتمعي وحدودهما، فألأمن لغة : :

وهو من باب امن ، ومنه الامن أي غير الخائف([3]) ، وقد تم تعريف الامن على انه : تامين ضد الخوف ، ام الامن المجتمعي فيعبر عن كيان الدولة ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتامين مصالحها([4]) ، ان يعيش الفرد حياة اجتماعية امنة مطمئنا على نفسه وعلى رزقه وعلى المكان الذي يعيش فيه، يعد بوزان اول من استخدم مفهوم الامن المجتمعي ، وعرفه بانه : الاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور والتغير في

[1]) مها يحيي احمد ، تحليل السياسات العامة : التطور والمنهجية ، **مجلة كلية التجارة** ، المجلد 55 ، العدد 1 ، (القاهرة : جامعة الإسكندرية ، 2018) ، ص 12_13 .

[2]) فرح ضياء حسين ، أنواع السياسات العامة ، **مجلة بحوث الشرق الأوسط** ، العدد 70 ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، 2021) ، ص19 .

[3]) ابن منظور ، **لسان العرب** ، ط3، (بيروت : دار صادر ، 2016) ص21 .

[4]) وصفي عقيل واخرون ، مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001 ، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجّلد 84 ، العدد 3 ، (الأردن: جامعة اليرموك ، 2021)، ص291 .

الأنماط التقليدية للمجتمع ، كاللغة والثقافة والهوية والقيم الأساسية المشتركة ([1])، ولكي نتعرف اكثر على مفهوم السياسة العامة لابد لنا من معرفة خصائصها وانواعها :

1_ خصائص الامن المجتمعي : الامن المجتمعي هو حجر الأساس لاستقرار أي مجتمع، وهو الذي يضمن للأفراد الشعور بالأمان والطمأنينة في حياتهم اليومية ، ومن أهم خصائص الأمن المجتمعي([2]) :

1. أمن شامل و منظومة متكاملة على مستوى الفرد والمجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ..إلخ .
2. يُعتبر مقوم من مقومات الحياة على مستوى الفرد والمجتمع، فعندما يأمن الإنسان يستطيع التفاعل والتعامل مع المجتمع في جميع شؤون الحياة.
3. في ظله تسود التفاعلات والعلاقات الحميمة بين أفراد المجتمع، بل ويسود الترابط والتعاون والتراحم.
4. يؤدي إلى رقي الفرد في المجتمع، وإبراز مهاراته وقدراته وبذلك تتقدم وتنهض المجتمعات.
5. يحافظ على كيان المجتمع ونظمه وتوازنه من الخلل.
6. يُعتبر عملية ديناميكية مستمرة ومتطورة بتطور المجتمع اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ..إلخ، ولا يتم ذلك إلا من خلال الالتزام بعادات وتقاليد وأعراف المجتمع.

2_ أنواع الامن المجتمعي : ان مفهوم الامن الشامل يركز في احد عناصره على التداخل و الترابط بين القطاعات الأمنة المتنوعة و من بينهم الامن المجتمعي، و وفق منظور باري بوزان هذه المجالات ليست

---

[1]) عتيقة كواشي ، مفهوم ألأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، 12 ، العدد2 ، (الجزائر: جامعة باتنة1 الحاج لخضر، 2023)، ص 58_60 .

[2]) ورقاء محمد ، الامن المجتمعي في العراق بعد العام 2003 ، **مجلة المعهد** ، العدد11 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2022)، ص 293_294 .

بالضرورة منفصلة عن بعضها البعض، إنما توجد المجالات داخل كل وحدة كأنماط مختلفة من الأمن (السياسي، الاقتصادي ، العسكري) ([1]) :

1. علاقة الأمن المجتمعي بالأمن السياسي : ان الامن السياسي يدل في مضمونه على ما يعنيه من وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي ، ملغي لكافة شروط التعسف، القهر، بما يضمن الاحترام الكلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من جميع حقوقهم الإنسانية فانه يُشكل بحق المدخل الأساسي للتأثير الإيجابي أو السلبي على باقي الأبعاد الأخرى للأمن ، وفي مقدمتها الأمن المجتمعي.
2. علاقة الامن المجتمعي بالأمن الاقتصادي : ان الافراد و الجماعات تتأثر مباشرة بالسياسة العامة الاقتصادية للدولة أو الظروف الاقتصادية العالمية أو الاقليمية أو المحلية ، فأن هذا التأثير يجعلنا نربط بين الاقتصاد والامن المجتمعي أو العكس ، يذهب باري بوزان الى التأكيد على العلاقة بين العامل الاقتصادي والامن المجتمعي ، ويوضح ان القرارات الاقتصادية في الواقع يكون لها تأثير واضح على الجماعة المجتمعية .
3. علاقة الامن المجتمعي بالأمن العسكري : ان الأمن العسكري يتم ربطه بمدى جاهزية المؤسسة العسكرية في التصدي للاعتداءات الخارجية و المحتملة و حمايتها من التهديدات الاقليمية و العالمية التي تواجه كيان الدولة و سيادتها و حدودها ، فغياب الأمن العسكري يعني غياب أمن الدولة في حد ذاتها و تهديد مباشر للدولة و المجتمع معا([2]) .

يمكن القول ان مفهومي السياسة العامة والامن المجتمعي لا يقل شانها عن غيره من المفاهيم ، بل كان محل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين ، وكانت هناك الكثير من المؤلفات والأبحاث التي تعمل على تطوير هذه المفاهيم ليتسع ويشمل كافة مفاصل الحياة ، وهناك ترابط وتداخل بين هذين المفهومين ، لان الدول تسعى من خلال سياساتها العامة الى تحقيق الاستقرار والوصول الى اعلى درجات الامن المجتمعي .

---

[1]) منير العمري ، الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى ، **مجلة افاق علمية** ، المجلد 12 ، العدد4 ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، 2020) ، ص578 .

[2]) منتهى عبد الزهرة العزاوي ، صفاء عبد الحسين ، المؤسسات الجامعية ودورها في تحقيق أبعاد الامن المجتمعي ، **مجلة العلوم النفسية** ، المجلد 35 ، العدد2 ، (العراق : مركز البحوث النفسية ، 2024) ، ص 299_300 .

المطلب الثاني : اليات ومعوقات السياسة العامة لتحقيق الامن المجتمعي

اولاً : اليات السياسة العامة لتحقيق الامن المجتمعي : ان السياسة العامة التي تتبناها وتعتمدها الدولة تتميز بالتغلغل والشمول ، وتوثر تأثيرا مباشر او غير مباشر بالسلب او الايجاب على جميع افراد المجتمع ، لأنها تعمل على اختيار نوع ومستوى الحياة المجتمعية للإفراد وعلى كافة الأصعدة ،التي سنقوم بذكرها وهي كالاتي:

1 : السياسة العامة على الصعيد السياسي : تعمل الدولة على حفظ الاستقرار ، وتامين حياة مطمئنة وخالية من الفوضى ، وتقوم الدولة بتوفير الحياة السياسية العامة التي تقوم على تطبيق الأنظمة والمبادئ الدستورية([1]).

2 : السياسة العامة على الصعيد الاقتصادي : تهدف الدولة الى اتخاذ سياسات عامة اقتصادية تومن دخل ثابت للفرد ، وتعزز سبل التقدم والرفاهية للمواطن، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار.

3 : السياسة العامة على الصعيد الاجتماعي : تقوم الدولة بتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الافراد والاسر، وتحسين نوعية الحياة والارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد ([2]) .

4 : السياسة العامة على الصعيد الصحي : تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان سلامة وجودة الخدمات الصحية .

ثانيا : معوقات السياسة العامة لتحقيق الامن المجتمعي : هناك الكثير من التحديات التي تقف عائقا امام تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية ، وتنعكس سلبا على تحقيق الامن المجتمعي وهي (الجريمة ، الفقر ، البطالة ، غياب العدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص ، المخدرات ، الاشاعة) ([3]).

---

[1]) عمار قدوري علي ، السياسات العامة لمكافحة المخدرات وتأثيرها في الامن الاجتماعي العراقي بعد عام 2003 ، مذكرة (غير منشورة) لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، 2023) ، ص105 .

[2]) رابح زغوني ، السياسة الاجتماعية كسياسة عامة، **مجلة حوليات جامعة قاملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ، العدد: 30، (الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2021) ص48 .

[3]) عادل عبد الصمد ، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي مؤسسة دار الهلال نموذجا ، **مجلة الهلال** ،العدد30 ، (القاهرة : دار الهلال ، 2021) ص 9-12 .

يمكن القول ان لكل دولة وسائل واليات تعتمدها في سياساتها العامة وعلى كافة الاصعدة، ويلاحظ ان هناك ترابط وتعاون وتنسيق بين تلك القطاعات، وان أي خلل او تهديد يقع على أي قطاع يودي الى فقدان التوازن وعدم الاستقرار في بقية القطاعات، ولكي تستطيع الدولة انجاز خططها وبرامجها وسياساتها العامة ، لابد لها من تجاوز العقبات والتحديات التي تم ذكرها سابقا .

المبحث الثاني: السياسات العامة والامن المجتمعي في العراق

يتركز هذا المبحث حول السياسة العامة والامن المجتمعي في العراق، نتناول في المطلب الأول السياسة العامة في العراق ، ومن هم المخولون بصنع السياسة العامة ، وماهي معوقات صنع السياسة العامة، وماهي الحلول لمواجهة هذه المعوقات .

المطلب الأول : السياسة العامة في العراق (الفواعل الرسمية وغير الرسمية) ، معوقات ومقومات صنع السياسة العامة في العراق : يشير الدستور العراقي في مواده الى السياسة العامة بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وتلعب السلطتين التشريعية والتنفيذية دورا كبيرا في رسم السياسة العامة .

اولاً : الفواعل الرسمية : وهؤلاء هم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية والدستورية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة في العراق وهم :

1_ السلطة التشريعية : يقوم البرلمان على خلق التوازن بين المطالب المجتمعية وبين القدرة التنفيذية للحكومة، والتوفيق بين الضغوطات والمصالح المتبادلة ، وتقوم السلطة التشريعية بعملية صنع السياسة العامة من خلال تشريع القوانين ، والرقابة على تنفيذ القوانين ، الموافقة على البرنامج الحكومي([1]) .

2_ السلطة التنفيذية: وفق دستور جمهورية العراق لعام 2005، للحكومة دور كبير في عملية رسم السياسة العامة، ويتحمل مجلس الوزراء المسؤولية امام مجلس النواب لكونه المسؤول عن تخطيط وتنفيذ السياسة العامة والخطط العامة للدولة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بالوزارة، وتقديم مشروعات القوانيين([2]).

---

[1]) عباس حسين، ارزوقي عباس ، صياغة السياسات العامة (اطار منهجي) ، **مجلة اهل البيت** ، العدد1 ، (كربلاء: شارع الحر، 2005) ، ص 147_148 .

[2]) ياسر علي ، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 61 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2015) ، ص223 .

3_ السلطة القضائية : يتمتع الجهاز القضائي بقوة دستورية نتيجة للصلاحيات التي منحها إياه الدستور العراقي ، فإضافة الى الرقابة على دستورية القوانيين ، اناط الدستور للمحكمة مهمة تفسير نصوص الدستور، والفصل في القضايا التي تنشا عن تطبيق القوانيين الاتحادية خاصة فيما يتعلق بمسائل السياسة العامة([1]).

الفواعل غير الرسمية : وهم القوى التي تمارس السلطة عبر السيطرة على بعض المقومات الأساسية في الدولة والمجتمع وتشمل :

1_الأحزاب السياسية : تظهر أهمية الأحزاب السياسية من خلال انها تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها عن طريق المظاهرات او الاعتصامات او أي طريقة اخرى تستحوذ على اهتمام صانعي السياسة العامة وتجبره على تنفيذ هذه المطالب([2]) .

2_ جماعة الضغط : قبل عام 2003 لم يشهد العراق ظهور جماعات ضغط داخل البلاد ، اما واقع العراق الحالي يشير بعدم وجود آليات أو سياقات عمل منظمة او واضحة المعالم لدى جماعات الضغط المهيمنة على القرار العراقي بين مصالحها من جهة ومصلحة المواطن والوطن من جهة اخرى، ويظهر ايضاً في صورة تناحر وتصارع سياسي واقتصادي واجتماعي تنعكس آثاره سلباً على الوضع العراقي بكل جوانبه، فعملية بناء جماعات ضغط تمتلك رؤية واهداف وأدوات ومصالح مستدامة غير متوفرة في العراق، وذلك لأن بنية وهيكلية جماعات الضغط تتخذ أشكال متعددة([3]) .

---

[1]) فراس مكية ، السلطة القضائية في العراق إشكاليات الاستقلالية غير المقيدة ، **مجلة الحكمة** 3 ، العدد6 ،(الجزائر: مركز الحكمة للبحوث والدراسات ، 2023) ص 100 .

[2]) ستار كاظم ، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في حماية الحريات السياسي ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 11 ، العدد 2 ، (جامعة ديالى : كلية القانون والعلوم السياسية ، 2022)، ص506 .

[3]) للمزيد ينظر : سالي سعد ، دور جماعات الضغط في التأثير على السياسة العامة في العراق ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، تاريخ الدخول للموقع 2024/10/5 ، متاح على الرابط التالي :

https://annabaa.org/arabic/print/27023

3_ المجتمع المدني : لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام واسع داخل نطاق المجتمع العراقي ، وخصوصا ان البلد يمر بمرحلة تغيير واسع وشامل ، لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدورا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف ([1]) .

4_ مراكز البحوث والدراسات : شكل عام 2003 حدا فاصلا في التطور الأفقي والعمودي لمراكز الأبحاث والدراسات في العراق ، فقبل هذا التاريخ كانت مراكز الأبحاث محدودة العدد ، وضعيفة الدور ، ومسلوبة الإرادة لصالح النظام الحاكم ، ومقتصرة على المراكز الحكومية ، ولكن بعد هذا التاريخ أخذت مراكز الأبحاث نوعا ما تعزز دورها، فظهرت مراكز متخصصة في مختلف المجالات العلمية بعضها غير حكومية تأسست بمبادرات فردية أو حزبية أو فئوية ، وبعضها الآخر حكومية فمثلا هناك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لديها المركز الوطني للبحوث والدراسات والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية ووزارة الصحة لديها مركز تكنولوجيا المعلومات ومركز تدريب وتطوير الملاكات ، ووزارة النفط لديها مركز تقنية المعلومات والاتصالات ([2]) .

5_ الاعلام العراقي : يلعب دورا في صنع السياسات العامة من خلال المراقبة والمتابعة وحتى المساءلة، لكن هذه الأدوار في الغالب تتم خارج إطار الموضوعية والمهنية، وفي غياب الموضوعية والمهنية اللازمين فإن ذلك يؤدي إلى تضليل الرأي العام من جهة، وإلى خلق طاقة سلبية لدى الحكومة، ويؤثر سلبيا على المناخ الذي تتخذ فيه قراراتها ([3]) .

ثانيا : معوقات صنع السياسات العامة في العراق

ان السياسة العامة العراقية بعد عام 2003 واجهت الكثير من التحديات والمشاكل ، اذ كانت تتسم السياسة العامة بالغموض وعدم الدقة في التخطيط والتنفيذ والتقويم لأسباب عدة منها ([4]) :

---

[1]) مثنى فائق مرعي ، دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع (العراق انموذجا) ، **المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر** ، المجلد 1 ، العدد2 ، (القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2022) ، ص24 .

[2]) خالد عليوي العرداوي ، تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، تاريخ الدخول للموقع 2025/2/6 ، متاح على الرابط التالي : https://fcdrs.com/polotics/159

[3]) عزت محمد حجاب واخرون ، دور وسائل الاتصال في صنع السياسات العامة ، ورقة مقدمة **لمؤتمر الإعلام والتحولات السياسية في الشرق الأوسط** ، (الأردن : جامعة اليرموك ، 2017) ص26 .

[4]) صدام ابراهيم ، صنع وتنفيذ السياسة العامة في العراق ، **مجلة أضواء** ، العدد 37،(العراق : مركز أضواء للبحوث و الدراسات ، 2019)، ص 15_18.

1. عدم وجود رؤية دستورية واضحة أو قوانين تناولت موضوع السياسات العامة وقد ورد في نصوص الدستور في مادتين فقط (78–80)* وألقت مسؤولية تخطيط وتنفيذ السياسات العامة على السلطة التنفيذية ،على الرغم من أن الدول الديمقراطية تعتمد السياسات العامة كأساس في تسيير حكوماتها، لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومختلف المجالات الأخرى.

2. الاعتماد على مبدا التوافق الذي يشير الى ضرورة توافق جميع الكتل السياسية داخل مجلس النواب على سن قانون معين قبل عرضه للتصويت ، وهذا بدوره يتسبب في تأخير إقرار الكثير من القوانيين، وهناك الكثير من القوانيين المهمة التي لا زالت معلقة منذ سنوات عديدة مثل قانون الخدمة المدنية الاتحادي وقانون الأحزاب العراقي وغيرها من القوانيين المهمة ([1]) .

3. عجز البرلمان العراقي من ممارسة دوره الرقابي لأسباب عديدة منها الولاء الحزبي وأنعدام الثقة بين الكتل البرلمانية و هيمنة الفساد السياسي ، فهناك أشكالية تحديد وتعريف ووضع سلم الاوليات للمشكلات العامة تعد من المشاكل التي تعيق صنع سياسية عامة في البلاد ، فغالبا ماتكون أجهزة صنع السياسة العامة مبنية على أساس التوافقات والانتماءات الحزبية مما يجعل الجهاز الحكومي مبني على أساس المحاباة وليس الكفاءة ، بالإضافة الى عدم وجود معارضة برلمانية قوية لضمان متابعة ومحاسبة وتقويم برنامج وعمل الحكومة فهي معيار للتوازن بين السلطة والمجتمع ([2]) .

4. تشابك وتدخل الصلاحيات الممنوحة بين المركز وإلاقليم ، والمركز والمحافظات الغير منتظمة بإقليم.

---

*) نصت المادة 78 من دستور جمهورية العراق لعام 2005 على ان : رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة ، يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويتراس اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب ، والمادة 80 نصت على ان : يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الاتية: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، اقتراح مشروعات القوانين ، اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين .

[1]) مجيد نجف، دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة في جمهورية العراق بعد عام 2003 (دراسة في المعوقات)، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية، 2013) ، ص79.

[2]) قاسم علوان ، معوقات اداء البرلمان العراقي بعد عام 2003 ، **مجلة فنون الفراهيدي** ، العدد 3 ، (جامعة تكريت : كلية الآداب ، 2019)، ص ص332_333 .

5.عدم الاهتمام بالسياسة العامة في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 وينصب الاهتمام بالدرجة الأولى على التشكيلة الوزارية بحيث يستغرق النقاش عليها والتوافق هبا مدد تتجاوز المدة الدستورية، وانما البرنامج الوزاري فإنه يكتفي بعرضه أمام مجلس النواب للتصويت عليها كإجراء دستوري فقط([1]) .

6.السياسة العامة العراقية اتسمت بعدم القدرة على تحقيق التوازن والتوافق في اتخاذ القرارات المصيرية لإيجاد حل للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأسباب أهمها : (ان النظام البرلماني المطبق في العراق يعاني من الازدواجية والتناقض بين النظرية والتطبيق العملي ، يعاني فئة المستشارين القريبين من صانع القرار من عدم كفاءتهم ، عدم وجود نظام البدائل الأخرى لحل أي مشكلة قد تواجه المجتمع العراقي) .

ثانيا : مقومات صنع السياسة العامة في العراق :

هناك بعض المقومات التي يجب الاخذ بها لصنع سياسة عامة رشيدة ومفيدة للمجتمع العراقي وهي([2]) :

1. يجب تعديل الدستور وخصوصا فيما يتعلق بفلسفة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بمواد دستورية واضحة وغير مبهمة وتبتعد قدر الإمكان عن الغموض .
2. الغاء العراقيل التي أصابت النظام البرلماني العراقي، خاصة فيما يتعلق بنظام الديمقراطية التوافقية.
3. بذل اقصى الجهود لاختيار نخب سياسية كفوة تحمل ثقافة سياسية جامعة بعيدا عن الهويات الفرعية.
4. تشريع القوانيين المهمة والضرورية لبناء دولة مدنية حديثة ، كقانون الأحزاب ،وقانون النفط والغاز.
5. ضرورة إيجاد مصادر معلومات وفق نظام اتصال معلوماتي حديث وعال المستوى . بناء

على ما تقدم يتضح ان السياسة العامة في العراق هي مزيج من التفاعل الرسمي المتمثل بأكثرها قوتا وتأثيرا وهو الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي ، بالإضافة الى الجهات غير الرسمية والتي تختلف حدتها وقوتها ، ولاحظنا ان السياسة العامة العراقية بعد عام 2003 واجهت الكثير من التحديات والتي أدت الى إيقاف وتنفيذ

[1]) احمد علي ، اليات رسم السياسة العامة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، **مجلة اهل البيت** ، العدد29 (كربلاء : شارع الحر ، 2024) ، ص 227_228 .

[2]) حسن سعد ، عدنان عبد الأمير ، الوجيز في السياسات العامة العراقية بعد 2003م ، **مجلة العلوم السياسة والقانون** ، العدد8 ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 2016) ص 5_8 .

العديد من القوانيين المهمة ، ومقومات تساعد على صنع سياسة عامة ناجحة وتلبي احتياجات افراد للمجتمع .

المطلب الثاني : الأمن المجتمعي في العراق (المعوقات والمقومات)

لقد مر العراق بفترات عصيبة وازمات متتالية اثرت بشكل مباشر على المجتمع العراقي وخصوصا بعد عام 2003 ، فهناك العديد من التحديات والمعوقات التي عرقلت تحقيق الامن المجتمعي في العراق بعد عام 2003 ، وهناك سبل ومقومات لمعالجة هذه التحديات :

أولا : معوقات الامن المجتمعي في العراق :

1_ المعوقات السياسية والأمنية : يواجه الامن المجتمعي في العراق منذ عام 2003 العديد من المعوقات منها المعوقات السياسية والامنية وكان ابرز تلك المعوقات هي المحاصصة والارهاب :

1. **المحاصصة :** ان توزيع المناصب غالبا ما يتم وفق نظام المحاصصة ، واصبح هذا اتفاقا ضمنيا بين المسؤولين السياسيين، ويعود السبب في ذلك الى([1]) : ان الأركان التي قام عليها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 قد ساعدت وبشكل كبير على ظهور نظام المحاصصة ،واقتناع صناع القرار السياسي بان نظام المحاصصة او التوافقية هو السبيل الوحيد لإدارة التنافس والصراع السياسي داخل الدولة .
2. **الإرهاب :** يعيش المجتمع العراقي منذ عام 2003 وصولا الى احداث 2014 وما جرى من معارك بين الجيش العراقي والقوات الأمنية وتنظيمات داعش الإرهابي مجموعة من التحديات والمخاطر، ومن اخطر هذه التحديات هي ظاهرة الإرهاب ([2]) ، ويوثر الإرهاب على الامن المجتمعي العراقي من خلال ([3]):
1. يتركز الإرهاب على الجانب النفسي من خلال بث الرعب والخوف في نفوس المواطنين .
2. لا يوجد هدف سياسي واضح وثابت للجماعات الإرهابية .

---

[1]) سعدي إبراهيم ، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد عام 2003 ، **مجلة أبحاث العلوم السياسية،** العدد 26 ، (جامعة المستنصرية : كلية العلوم السياسية ، 2016) ، ص279 .

[2]) سند وليد ، اثر الإرهاب على الامن الوطني العراقي ، **مجلة العلوم السياسية والقانونية** ، العدد2 ، (جامعة ديالى : كلية القانون والعلوم السياسية ، 2018) ص373 .

[3]) ورقاء محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 296 .

3. عدم معرفة مصدر تمويل الجماعات الإرهابية .

جدول رقم (1) يوضح مؤشر الإرهاب ، حيث يلاحظ في عام 2014 ارتفاع نسبت العمليات الإرهابية وانخفاض وتيرة الامن مع بداية دخول تنظيم (داعش) الإرهابي الى مدينة الموصل وسقوط العديد من المحافظات العراقية ، في عام 2015 انخفضت النسبة قليلا عن عام 2014 ، وفي عام 2016 شهد العراق ارتفاعا في عدد القتلى نتيجة تزايد الاعتداءات التي نفذها تنظيم داعش ضد المدنيين، في ظل حملة القوات العراقية لاستعادة المناطق التي سيطر عليها في عام 2014 وفي عام 2017 انخفضت نسبت العمليات الإرهابية تزامنا مع تحرير مدينة الموصل وبعض المحافظات العراقية ، وفي عام 2022 نرى ان وتيرة العمليات الإرهابية أصبحت ضئيلة جدا بسبب سيطرة الجيش والقوات الأمنية على المحافظات العراقية

الشكل (1) مؤشر العمليات الإرهابية

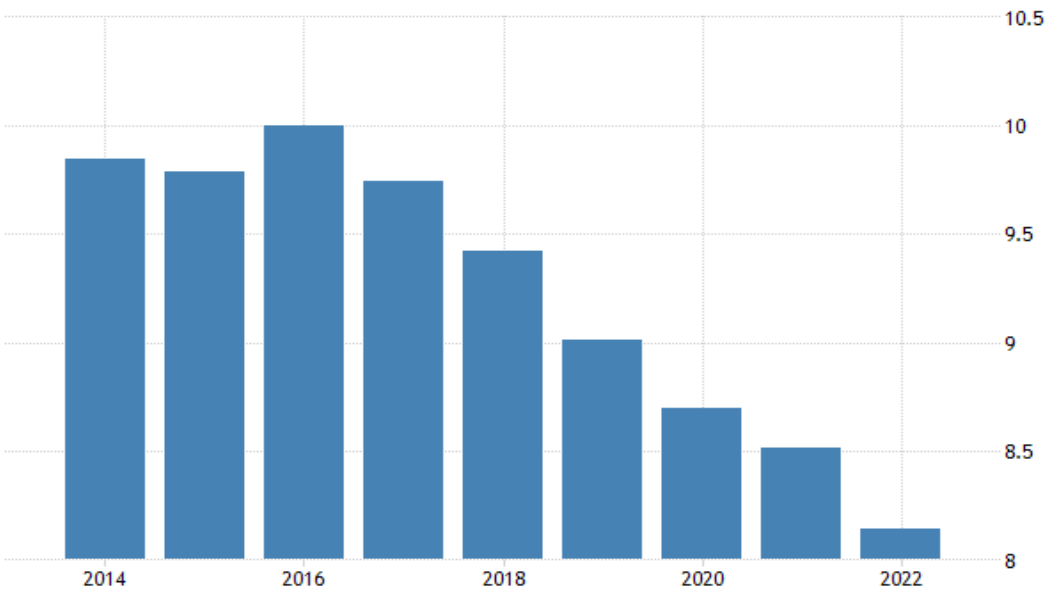

المصدر : نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، تقييم الأداء السياسي والأمني والمؤسسي للعراق في المؤشرات الدولية، مجلة لباب ، العدد 15 (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2022) ص52 .

2_ المعوقات الاقتصادية والاجتماعية :

- **_ الفقر** : ان ارتفاع مستويات الفقر في العراق خاصة بعد عام 2003 أدى الى انهيار منظومة الامن المجتمعي ، وذلك لأنه يودي الى خلق فجوة بين شرائح المجتمع ، وانتشار الفقر يجبر بعض افراد

المجتمع الى الانصياع وراء اعمال غير مشروعة مثل التسول والانحراف وتعاطي المخدرات والانضمام الى الجماعات الإرهابية ([1]) ، واستناداً الى آخر بيانات وزارة التخطيط العراقية فأن نسبة الفقر تتراوح بين (22–25%)، وان نسبة الفقر في المحافظات كما يأتي:

جدول (2) معدل الفقر في العراق

الرقم	المحافظة	نسبة الفقر
1	المثنى	%52
2	الديوانية	%49
3	ذي قار	%49
4	نينوى	%41
5	محافظات الوسط	%17
6	العاصمة بغداد	%12
7	محافظات إقليم كردستان	%12

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط ، مؤشر الفقر في العراق ، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (بغداد ، 2023) ، ص25 .

- **البطالة** : تحتل قضية البطالة في العراق أهمية خاصة ، نظراً لارتفاع معدلاتها بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد ولكثر المشاكل الناجمة عنها ، فالأضرار التي تسببها ظاهرة البطالة في العراق يتمثل باتجاه عدد كبير منهم الى ظاهرة التسول ، مما يجعل هؤلاء هدفا سهلا لتجنيدهم من قبل المنظمات والجماعات الإرهابية ، وتعمل البطالة أيضا على اضعاف الولاء للوطن والدولة بشكل كبير من خلال امتناع

[1]) علي عبدالهادي ، سالم أحمد حميد، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة ، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، العدد3 ،(الرمادي : جامعة الانبار، 2015)، ص 158_159 .

العاطلين عن العمل من التصويت لصالح نظام الحكم ([1]) ، فيما يأتي مخطط يوضح معدل البطالة الذي يقاس بعدد الافراد النشطين اقتصاديا الذين يبحثون عن عمل ويرغبون فيه ولا يجدوه من قوة العمل ، بالقيم الحالية والبيانات خلال الفترة (2014–2024) ، ويلاحظ ان معدل البطالة لعام 2014 نسبته منخفضة جدا مع تصاعد وتيرة الأوضاع الأمنية ، وبداية دخول داعش الى العراق ، وبدات نسبة البطالة تزداد وبشكل ملحوظ عام 2018 ، واعلى نسبة سجلت هي عام 2021 .

الجدول (3) معدل البطالة في العراق

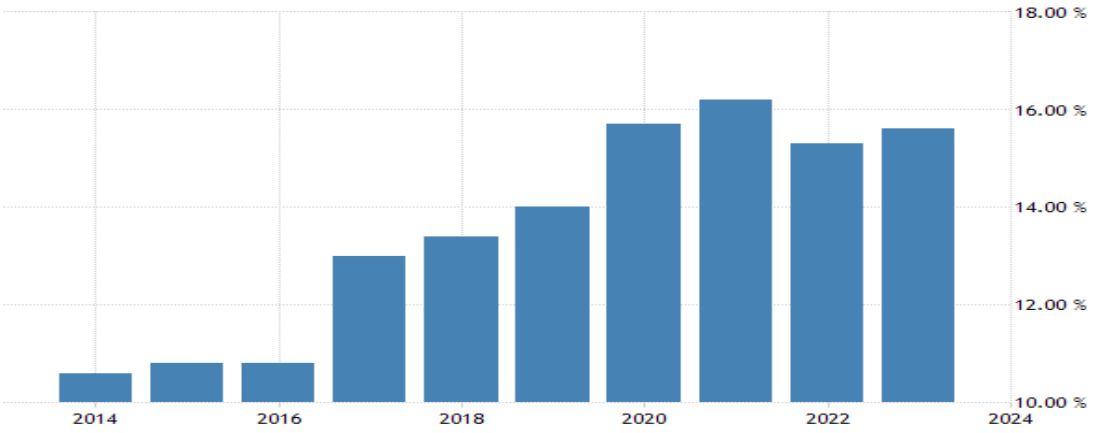

معدل البطالة في العراق ، تاريخ الدخول للموقع : 2024/11/5 ، للمزيد من التفاصيل يمكنكم زيارة الموقع :

https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate

ثانيا : مقومات الامن المجتمعي في العراق : هناك العديد من الاجراءات والعوامل التي من شانها ان تقلل من المعوقات التي تهدد الامن والاستقرار المجتمعي في العراق وهي :

[1]) مي حمودي ، عبدا الله الشمري ، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد37 ، (بغداد : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2013) ، ص 145 .

1. **تعزيز المواطنة** : ان ترسيخ مبدا المواطنة يمثل دعامة أساسية لتبني مشروع الوحدة الوطنية، فالوحدة والتلاحم الوطني تمحي التعددية الانقسامية ، والمواطنة التي يطمح لتحقيقها ووصولا للاندماج المجتمعي هي لان تكون بديلا عن الهويات ، لكنها تمثل ضرورة ترتكز على القيم المشتركة بين هذه الهويات([1]).
2. **القضاء على الإرهاب** : ان المتغيرات الكثيرة التي عاشها المجتمع العراقي فرضت على الدولة العراقية مسؤولية كبيرة ، وخصوصا بعد دحر تنظيمات داعش الإرهابية على يد الجيش العراقي ، ومن أهمها وحدة وسلامة البلد من أي تقسيم ، والظهور كدولة لها كيانها وتسعى إلى تحقيق التماسك والتضامن الاجتماعي ، والعمل على تصعيد وتيرة الانتماء الوطني على الولاءات والانتماءات الفرعية الضيقة ([2]).
3. **التخطيط لمعالجة الفقر** : هناك مجموعة من المقترحات والحلول التي يمكن تبنيها لمساندة طبقة الفقراء والكادحين والنهوض بمستواهم المعيشي منها : انشاء بنك للفقراء ، انشاء مستشفى تخصصي للفقراء، تبني سياسة تربوية مناصرة للفقراء: مقايضة الدعم المادي للفقراء مقابل تعليم ابناءهم وتحسين مفردات البطاقة التموينية وربطها بشرط الالتحاق بالتعليم ، اتباع نظام التمليك بالأقساط والمباشر: وهي مجمعات سكنية منخفضة الكلفة لمساعدة ذوي الدخل المحدود الفقراء ([3]).
4. **معالجة البطالة** : هناك العديد من الإجراءات للحد من ظاهرة البطالة او التقليل من اثارها وهي (اعداد قاعدة إحصائية عن حجم البطالة وطبيعتها وهيكلتها ، اتخاذ الإجراءات الازمة للحد من الانفجار السكاني، الاهتمام بتنشيط القطاع الخاص وذلك بإعفاء السلع الإنتاجية التي يستوردها من الضريبة الجمركية ، العمل على جعل مخرجات النظام التعليمي تتناسب مع متطلبات وحاجات سوق العمل ،وتحويل الجامعات الى مؤسسات إنتاجية ،وجعلها تتصل بالقاعدة الصناعية ، الاستفادة من تجارب الدول في معالجة مشكلة البطالة)([4]) .

---

[1]) ازهار حمودي ، محفزات ومحددات علاقة الامن المجتمعي بالأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 ، رسالة (غير منشورة) لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بغداد ، 2021)،ص 142_143 .

[2]) حامد سالم ، **مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة** ، (بغداد : دار الجواهري للطباعة والنشر، 2013) ، ص 76 .

[3]) حاتم كريم ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق الأسباب والنتائج والخطط المستقبلية (دراسة تحليلية) ، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية** ، العدد 38 ، (واسط : جامعة واسط ، 2017) ، ص 228_229 .

[4]) ميادة حسن، البطالة وسبل معالجتها في العراق (دراسة تحليلية) ، **مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**، العدد4 ، (جامعة القادسية : كلية الإدارة والاقتصاد، 2013) ، ص 185_186 .

يمكن القول ان منظومة الامن المجتمعي العراقي انهارت مع بداية العدوان الأمريكي على العراق عام 2003، وهناك العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف في طريق تحقيق الامن المجتمعي العراقي ، والاليات والسبل لمعالجة هذه التحديات والمعوقات للوصول الى مجتمع امن ومستقر.

المبحث الثالث: ظاهرة المخدرات في العراق: الأسباب والأثار وخيارات السياسات العامة

نتناول في هذا المبحث السياسات العامة الازمة لمواجهة ظاهرة تفشي المخدرات في العراق، يتمحور المطلب الأول حول أنواع المخدرات ، وأسباب تفشي ظاهرة المخدرات ، واثارها السلبية على الفرد والمجتمع معا، وفي المطلب الثاني نتناول خيارات السياسة العامة في العراق لمكافحة ظاهرة المخدرات.

المطلب الأول : ظاهرة المخدرات في العراق الأنواع والاسباب والأثار:

ان المخدرات كانت ظاهرة غريبة على المجتمع العراقي ويصنف من ضمن الدول النظيفة من المخدرات، كان العراق، ممراً لتهريب المخدرات الإيرانية والأفغانية والباكستانية إلى دول الخليج العربي، وبالذات إلى الكويت والسعودية ، ولكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 اصبح العراق ارض خصبة ، وفي الآونة الأخيرة اصبح العراق وبحسب تقارير وزارة الداخلية مصدرا رئيسا لإنتاج المخدرات ومتعاطيا ومصدرا الى دول الجوار، وبلغ مجموعة المتعاطين في المؤسسات الصحية للعلاج من الادمان في عام 2022 ليصل الى حوالي 6385 ([1]) ، ولكي نتعرف على أسباب انتشار المخدرات لابد لنا من معرفة الأنواع الأكثر رواجا واستهلاكا في المجتمع العراقي ، والعوامل التي ساعدت على انتشارها ، والاثار والنتائج السلبية على الفرد ومن ثم على المجتمع .

أولا : أنواع المخدرات : يوجد أنواع عديدة من المخدرات فمنها ما يستخرج من نباتات طبيعية ومنها ما يتم تصنيعه كيمائيا، وجميعها بلا استثناء خطيرة على الصحة البدنية والنفسية وقد تؤدي إلى الوفاة، وتقسم أنواع المخدرات بناء على عدة عوامل منها تأثيرها على الإنسان، أو شدة إدمانها، أو تركيبها الكيميائي ، نذكر فيما يلي أنواع المخدرات الأكثر انتشارا في العراق :

[1]) عمار قدوري علي ، السياسات العامة لمكافحة المخدرات ، مصدر سبق ذكره ، ص 155 .

- حبوب الكبتاغون : عبارة عن حبوب تم تصنيعها من مزج كل من مادتي الفيتامين المنبه للجهاز العصبي المركزي والتوفيلين لقد تم تصنيع هذا الدواء بداية في عام 1961، واستخدم بعدها من أجل علاج الأطفال المصابين بقصور الانتباه وفرط الحركة، وتعد حبوب كبتاجون مادة مدمنة جدًا، ولهذا السبب بالتحديد أصبحت غير قانونية في معظم دول العالم منذ عام 1986 ، اهم تأثيراتها (اليقظة لفترة زمنية طويلة ، الشعور بالطاقة الكبيرة ، التقليل من تناول الطعام وساعات النوم ، الهلوسة سواء البصرية أو السمعية ، يؤدي إلى الإدمان([1]).
- القنب : يعد القنب النبات الذي يحضر منه الماريجوانا والحشيش ومواد مخدرة أخرى، يتسبب تعاطي الماريجوانا أو الحشيش في الشعور بالضحك دون سبب أو الإحساس بالاسترخاء والنعاس، ولكن في المقابل تؤدي الماريجوانا والحشيش إلى (نسيان الأحداث القريبة ، الشعور بالإرهاق ، عدم القدرة على التركيز، القلق، والخوف، والذعر، زيادة معدل ضربات القلب) ([2]).
- الكريستال ميث : هو منبه فيتامين قوي وشديد الإدمان يأتي عادة في شكل مسحوق أبيض أو بلورات عادة ما يتم شمه أو تدخينه أو خلطه بالماء وحقنه (الضرب) وهو أخطر أنواع المخدرات وشديد الإدمان، يعطي شعورًا لحظيًا بالنشوة ويزيد من النشاط البدني، ولكن سرعان ما تتلاشى هذه الآثار مسببًا (زيادة معدل التنفس ، سرعة ضربات القلب أو عدم انتظامها ، ارتفاع ضغط الدم ، ارتفاع درجة الحرارة ، قلة الشهية)([3]) .

ثانيا : أسباب ظاهرة المخدرات في العراق :هناك عدة عوامل ساهمت في تفشي ظاهرة المخدرات في العراق وهي :

1. القدرة على الحصول على الأموال وتوفير المادة والسيولة الكافية وخصوصا وبشكل كبير لدى الشباب.

[1]) دانيال محسن ، التوزيع الجغرافي لظاهرة تعاطي المخدرات لدى الاحداث في العراق لعام 2022 ، **مجلة كلية التربية** ، العدد 3 ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية الاساسية ، 2022) ، ص410 .

[2]) حسين عبد الله ، **ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني** ، الطبعة الأولى ، (بغداد : مركز البحوث للدراسات والنشر ، 2022) ، ص 41_43 .

[3]) المصدر نفسه ، ص 44_51 .

2. ازدياد طرق وسائل الاتصال ، ولاسيما القنوات الفضائية والانترنت والموبيل ([1]).
3. قصور او ضعف عمليات التفتيش والرقابة وعدم مراقبة الصيدليات وبائعي الادوية .
4. ساعدت الكثير من المحلات على انتشار المواد المخدرة مثل بعض محلات الحلاقة ومحلات الخمور.
5. استغلال بعض الأطفال ولاسيما النساء في شراء الحبوب المخدرة اذا صعب على المتعاطي الحصول عليها . ([2])

ثالثا : أثار ظاهرة المخدرات على المجتمع العراقي: تعاطي المخدرات او الإدمان ينتج عنه اثار عديدة صحية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع ، وتأثيرات اجتماعية ، واثار اقتصادية ومجتمعية تنعكس سلبا على المجتمع العراقي .

1. الاثار الصحية و الاجتماعية لتعاطي المخدرات : من منظور الصحة وعلم النفس ، فإن الأدوية تؤثر بشكل مباشر على الجهاز العصبي المركزي للإنسان ، مما يتسبب في فقدان الشخص للوعي والشعور ، مما يؤدي إلى الخمول ، ويكون جسم الإنسان عرضة لمختلف الأمراض الخطيرة ، ومن أبرزها (الإيدز)) ، وخاصة لمن يحقنون المخدرات ، يؤثر الدواء بشكل مباشر على الجهاز الهضمي حيث يمكن أن يؤدي إلى تلف الكبد وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم وتمزق الشرايين وبالتالي تشكّل العواقب الصحية والجسدية مخاطر على الأفراد والمجتمعات([3])، وتشمل هذه الآثار:

- **على الفرد** : تؤثر المخدرات على عدة أجهزة في جسم الإنسان وتؤدي لمشاكل، ومن هذه المشاكل: مشاكل القلب والجهاز الدوراني: تشمل هذه المشاكل العديد من الأمراض، كارتفاع الضغط، واعتلال عضلة القلب، وإصابة الصمّامات الداخلية بالعدوى، وفشل القلب ، مشاكل الجهاز الهضمي: مثل التهاب البنكرياس، وإصابة الكبد بالالتهابات التي قد تتطور لتؤدي لتشمّع الكبدِ مشاكل الجهاز العصبي: مثل فقدان الذاكرة، والهذيان،

[1]) إياد محسن ، **مكافحة المخدرات في القانون العراقي** ، (بغداد : مركزُ البيان للدراسات والتخطيط 2017)،ص11_13.

[2]) مؤيد خلف ، دور وسائل الاعلام في الحد من انتشار المخدرات وتعاطيها في العراق (دراسة ميدانية على المدمنين ومتعاطي المخدرات في العاصمة بغداد)، **مجلة البحوث الإعلامية** ، العدد43 ، (جامعة الأزهر: كلية الإعلام ، 2015) ، ص436_437.

[3]) اسامة حسن ، مرتضى قاسم، **المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع: دراسة قانونية واجتماعية** ، المجلد الخامس، العدد(الخاص) ، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية الأساسية ، 2024) ، ص 110_111 .

والتهاب الأوعية الدموية في الدماغ، والشعور المزمن بالصداع، والجلطات الدماغية ، مشاكل الجهاز التنفسي: مثل تضيّق القصبات الهوائية، وارتفاع ضغط الرئتين، والقصور التنفسي بسبب الأمراض التنفسية المزمنة([1]).

• **على المجتمع** : يعاني المجتمع من الآثار الصحية بسبب متعاطي المخدرات، ومن هذه الآثار:

انتقال الأمراض المعدية فالعادة الشائعة لدى متعاطي المخدرات هي استخدام أدوات غير معقمة وملوثة ، وأشهر هذه الأمراض وخطورتها هي أمراض نقص المناعة المكتسبة وهي الإيدز والتهاب الكبد ، حيث تنتشر هذه الأمراض بشكل كبير بين أفراد المجتمع.

2.الاثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات : وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار تنقسم إلى قسمين ، **أولهما** التأثيرات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقة العامة للمدمن بالمجتمع ، **والثاني** ينشأ من خلال علاقة المدمن بالأسرة. الإدمان على المخدرات يجعل المدمن منبوذاً اجتماعياً، وهذا يتجلى في علاقته بالآخرين، سواء في مكان العمل أو مع الأصدقاء، باعتباره منبوذاً اجتماعياً ، أما بالنسبة لتأثير المخدرات على الأسرة ، فيتجلى ذلك بشكل أساسي في العلاقة بين الوالدين في المنزل ، وولادة أطفال مشوهين ، إلى جانب زيادة الإنفاق على المخدرات([2]) .

3. الاثار الاقتصادية و المجتمعية لتعاطي المخدرات :

1: الاثار الاقتصادية : سواء تعلق الأمر بدخل وإنتاجية الأفراد أو الدخل القومي وإنتاجية الدولة ، فإن تأثير المخدرات على الاقتصاد الكلي سيئ للغاية ، لأن السيطرة على انتشار إدمان المخدرات والقبض على المجرمين ومقاضاتهم تتطلب الكثير من البشر. والموارد المادية ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وكذلك الحال بالنسبة لمدمني المخدرات الذين يدفعون ثمن المخدرات ، بدلاً من استخدام هذه الأموال لزيادة الإنتاجية وتقوية الاقتصاد الوطني للبلاد ، الأمر الذي يؤدي بدلاً من ذلك إلى تراجع الإنتاجية وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ، بل وحتى التأثير على دخل الأفراد ([3]).

---

[1]) حنان شهاب الشمري ، ازمة المخدرات في العراق وتداعياته الاسرية والمجتمعية والنفسية ، **مجلة الريادة للمال والاعمال** ، المجلد الخامس ، العدد(الخاص)، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية الأساسية ، 2024) ، ص70 .

[2]) مؤيد جبار ، اثر تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي : الأسباب والحلول ، **مجلة الفكر الجديد** ، العدد7 ، (العراق: مؤسسة دار الاسلام الثقافية الخيرية ، 2020) ، ص 12_17 .

[3]) إسراء سليم ، **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في المجتمع العراقي (الأسباب والمعالجات)**، (لندن : مؤسسة دار الإسلام الثقافية الخيرية ، 2022) ، ص 13_14 .

2: الاثار المجتمعية : إن تأثير تعاطي المخدرات يؤدي إلى خسارة المستثمرين لاستثماراتهم المشروعة ، مما يؤدي إلى خسارة القوى العاملة ، الأمر الذي يتطلب القليل جدًا من القوى العاملة ، وهو ما ينعكس في الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاج المحلي وارتفاع معدلات البطالة ، مما يؤدي إلى الكثير من إهدار الأموال في أولئك الذين يجب أن يتم إنفاق المواد على المجلات المختلفة على المواد التي تساهم في زيادة الإنتاج والتحسينات في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة وإعادة الإعمار([1]) .

المطلب الثاني : خيارات السياسة العامة في العراق لمكافحة ظاهرة المخدرات

تبذل كل دولة قصار جهدها من خلال سياساتها وقوانينها للحد او القضاء على أي ازمة او ظاهرة او جريمة تحدث على أراضيها ، ومن أهمها ظاهرة تفشي المخدرات ، لذا سنتكلم في هذا المطلب عن اهم السياسات والمعالجات على المستويات الامنية والصحية والاعلامية والتوعوية لظاهرة المخدرات.

أولا : المستوى الأمني : ان المؤسسات الأمنية العراقية المكلفة بمكافحة المخدرات هي وزارة الداخلية ، تاسست (المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية) ضمن تشكيلات وزارة الداخلية والمختصة بمكافحة الإرهاب ويرأسها ضابط من ذوي الخبرة والاختصاص ، وقد تم فك ارتباط مديرية المخدرات من وكالة الشرطة وربطها في وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية ([2])، وبدا العراق يستحدث جهاز مكافحة المخدرات على غرار جهاز مكافحة الإرهاب في العراق ، لضمان تمكين البلاد من مواجهة خطر المخدرات المتزايد ، ويأتي تشكيل هذا الجهاز الأمني وصولاً إلى مراحل وصفتها السلطات بـ (الخطيرة) بعد ضبطها مواد مخدرة في حلوى للأطفال، كانت في طريقها للعراق ([3]).

ثانيا : المستوى الصحي : ان اليات معالجة المدمنين تتم من خلال تشكيل لجنة طبية في وزارة الصحة ، فحسب القانون العراقي رقم (50) لسنة 2017 من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ، نصت المادة 39 أولا

---

[1]) رؤى لؤي ، المتغيرات الاجتماعية والنفسية المؤثرة في تعاطي المخدرات وانعكاسها على المجتمع العراقي (رؤية اجتماعية)، **مجلة آداب المستنصرية** ، العدد105 ، (الجامعة المستنصرية : كلية الآداب ، 2024) ، ص10 .

[2]) جريدة الوقائع العراقية ، قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 ، عدد 4446 ، (2017) ، ص9 .

[3]) وزارة الداخلية العراقية ، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، **مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات**، 2023 .

الفقرة (أ) ايداع من يثبت ادمانه على المخدرات او المؤثرات العقلية في احدى المؤسسات الصحية التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها، ثانيا: تشكل في وزارة الصحة لجان طبية متخصصة للعمل على تنفيذ الإجراءات([1]).

ثالثا : وسائل الاعلام : يمكن من خلال مؤسسات الاعلام توضيح كيف يمكن التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات عن طريق اتجاهين رئيسين([2]):

الاتجاه الوقائي : تبذل الأجهزة الإعلامية جهدها لتحقيق هدفها عن طريق برامجها من خلال تحذير الفرد من مجرد الاقتراب من المخدرات ، ويتم ذلك من خلال :(كشف اضرار المخدرات على عقل وجسم وصحة المتعاطي، من خلال زيارة المؤسسات الصحية مؤسسات الحجر الصحي ابراز دور قانون العقوبات العراقي الرادع للمشاركين في تعاطي أو تجارة أو ترويج المخدرات) .

الاتجاه العلاجي : بعد ان يتم تحديد وجود ظاهرة الادمان بين الشباب، أصبح من واجب المؤسسات الاعلامية أن تتدخل في مرحلة العلاج وبذل ما بوسعها من دور اعلامي لنجاح العلاج، من خلال: (تشجيع المجتمع على مساعدة المدمن من خلال ابراز روح المواطنة لديه ، حث الدولة على انشاء المستشفيات والمصحات الخاصة بمعالجة الادمان وعلى نفقة الدولة ، عدم ترك المدمنين بعد شفائهم ومتابعتهم اجتماعياً ونفسيا) .

يمكن القول ان ظاهرة المخدرات في العراق بدأت تنتشر وبشكل مخيف بين أواسط الشباب، واثارها السلبية القت بضلالها على المجتمع من خلال كثرة أعداد المتعاطين والمدمنين، ولاحظنا في الآونة الأخيرة كثرة حالات الانتحار والقتل والتفكك الاسري ،والسياسات العامة التي يجب اتباعها واتخاذها للقضاء على افة المخدرات ، يلقي المسؤولية الأكبر على عاتق المؤسسات الأمنية والصحية والإعلامية للقضاء على هذه الظواهر والافات.

[1]) جريدة الوقائع العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 23_24 .

[2]) ياسين حميد ، دور الاعلام في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب العراق ، **مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية** والاجتماعية ، العدد 1 ، (كلية بلاد الرافدين الجامعة : العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2022) ، ص 82_83 .

الخاتمة :

يعد الأمن المجتمعي ركيزة أساسية لاستقرار اي دولة وتحقيق اهدافها، فلم يعد يقتصر الأمن على الجانب العسكري فقط بل تطور ليشمل عدة جوانب منها اجتماعية واقتصادية وبيئية وغيرها، ويعاني الامن المجتمعي في العراق من الضعف لعدة أسباب منها سياسية و اخرى امنية كما أن هناك تحديات اجتماعية واقتصادية تتمثل بزيادة في نسبة الفقر والبطالة في العراق .

يبدو ان العراق منذ عام 2003 اصبح يعاني من وجود خلل في المنظومة الامنية بشكل عام والامن الخاص بحماية المواطنين من انتشار المخدرات بشكل خاص، حيث صارت اراضيه معبرا لتجار المواد المخدرة، وفي الوقت عينه باتت مسالة تعاطي هذه الافات مستشرية خاصة عند شريحة الشباب .وهذا الحال اقتضى رسم جملة من السياسات العامة الا انها ما زالت تعاني من عدم وصولها الى حلول جذرية للظاهرة ، الامر الذي يتوجب البحث عن اليات اضافية والا فان العواقب الامنية على المجتمع ستكون اشد خطورة في المستقبل.

يعد استقرار الوضع العام للدولة امرا مهما لبناء المجتمع والحفاظ على امنه والذي يعتبر الركن الأساسي لاي نظام سياسي ، وادى انتشار المخدرات في المجتمع العراقي الى اثار ونتائج سلبية على امن واستقرار افراد المجتمع ، حيث ان ارتفاع معدلات الجريمة بسبب تعاطي المخدرات له تاثير كبير على الواقع الاجتماعي والأمني ، حيث أصبحت هذه الجرائم تهدد ترابط وتماسك النسيج المجتمع ، وقد حاول العراق وضع اليات وسبل لمعالجة التهديدات وتحقيق الاستقرار والامن المجتمعي ، لكن الوضع يتطلب تظافر الجهود وتعبئة المجتمع ، ونشر الوعي والثقافة الوطنية لمحاربة هذه الافة الخطيرة ، للوصول الى مجتمع خال من المخدرات.

الاستنتاجات : تبين من خلال البحث جملة من الاستنتاجات :

1. ان مفهوم السياسة العامة ومفهوم الامن المجتمعي مترابطان وبينهما علاقة قوية ومتناسبة طرديا ، فالدولة التي تستطيع صنع سياسات عامة ناجحة تحقق استقرارا وامنا مجتمعيا ومن كافة النواحي .
2. تلعب السلطتين التشريعية والتنفيذية الدور الأكبر والأكثر تاثيرا وقوتا في صنع السياسات العامة في العراق، ولاحظنا ان هناك معوقات تقف في وجه صنع سياسات عامة رشيدة ، واليات ووسائل ومقومات لكي يستطيع صناع القرار من اتخاذ قرارات مصيرية ومهمة للمجتمع العراقي .

3. ان منظومة الامن المجتمعي العراقي أصابها الانهيار مع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، وتاثر البلاد بالكثير من الازمات والصراعات ، ولعلى من ابرزها صراع الدولة العراقية والجيش العراقي مع الجماعات الإرهابية التي ما تسمى بتنظيم (داعش) ،وادى الى إصابة الدولة العراقية بالشلل والإحباط .

4. بعد ان كان العراق ممرا لتهريب المخدرات من والى الدول المجاورة اصبح ونتيجة السياسات المتبعة وبدعم من دول اجنبية منتجا ومصدرا للدول الأخرى ، وهذه الافة تشكل تحديا خطيرا على الدولة والمجتمع العراقي ، وتلعب الأجهزة الأمنية والصحية دورا لا يستهان به للتقليل من اثار هذه الظاهرة .

التوصيات : من خلال تناولنا للبحث والتعرف على المشاكل التي واجهتنا هناك مجموعة من التوصيات :

1. التركيز على اختيار المستشارين والمسؤولين ومن يقع عليهم مسؤولية صنع القرار ان يكونون من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ، وغير تابعين لجهة او حزب معين .
2. تحقيق الاستقرار والامن المجتمعي العراقي يتطلب تظافر الجهود وتكثيفها بين افراد المجتمع العراقي والمؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، لصقل شخصية المواطن ورفع روح الوطنية لديه.
3. ضرورة قيام وزارة الصحة ونقابة الاطباء ونقابة الصيادلة على متابعة ومراقبة الاطباء ومذاخر الادوية والصيدليات ووضع نظام خاص يبين عمليات صرف المواد المخدرة والكميات التي تصرف .
4. التركيز والاهتمام بالجوانب العلاجية والوقائية إلى جانب العقابية ، وإيجاد آليات وتقنيات حديثة للسيطرة على المناطق الحدودية وتدريب وتطوير مهارات العناصر العاملين في مكافحة المخدرات.

Conclusion:

- The research has led to several conclusions:

1. The concept of public policy and the concept of societal security are interconnected, with a strong and directly proportional relationship. A state that can create successful public policies achieves stability and societal security.
2. The legislative and executive branches play the most significant and influential roles in shaping public policies in Iraq. However, some obstacles hinder the creation of sound public policies. There are mechanisms, tools, and elements that decision-makers must adopt to make critical decisions for Iraqi society.
3. The Iraqi societal security system collapsed with the beginning of the American occupation of Iraq in 2003, and the country was affected by numerous crises and

conflicts. One of the most prominent of these was the conflict between the Iraqi state and the army with terrorist groups, particularly the so-called ISIS. This led to paralysis and frustration within the Iraqi state.

4. After Iraq was merely a transit route for drug smuggling to and from neighboring countries, it has, as a result of certain policies and with support from foreign countries, become a producer and exporter to other nations. This scourge poses a serious challenge to both the Iraqi state and society. Security and health agencies play a significant role in reducing the impact of this phenomenon

المصادر:

اولاً : الكتب العربية :

1. خيري عبد القوي ، دراسة السياسة العامة (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1989) .
2. جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي : التطور والمنهجية ،(قطر : دار المسيرة ، 1998) .
3. محمد العجاتي واخرون ، صنع السياسات العامة وتحليلها والتاثير فيها ، (بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2020).
4. سلوى شعراوي ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، (القاهرة : جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004) .
5. ابن منظور ، لسان العرب ، الطبعة الثالثة ، (بيروت : دار صادر ، 2016)
6. حامد سالم ، مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة ، (بغداد : دار الجواهري للطباعة والنشر، 2013) .
7. حسين عبد الله ، ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني ، الطبعة الأولى ، (بغداد : مركز البحوث للدراسات والنشر ، 2022) .
8. إياد محسن ، مكافحة المخدرات في القانون العراقي ، (بغداد : مركزُ البيان للدراسات والتخطيط 2017) .
9. إسراء سليم ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في المجتمع العراقي (الأسباب والمعالجات)، (لندن : مؤسسة دار الإسلام الثقافية الخيرية ، 2022) .

ثانيا : المجلات والدوريات :

1. محمد علي ، السياسات العامة رؤية في عوامل التطور والمدراس الفكرية والمفهوم ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 22، (العراق : جامعة تكريت ، 2020) .
2. مها يحيي احمد ، تحليل السياسات العامة : التطور والمنهجية ، مجلة كلية التجارة ، المجلد 55 ، العدد 1 ، (القاهرة: جامعة الإسكندرية ، 2018) .

3.فرح ضياء حسين ، أنواع السياسات العامة ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد 70 ، (القاهرة : جامعة عين شمس، 2021) .

4.وصفي عقيل واخرون ، مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001 ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجّلد 84 ، العدد 3 ، (الأردن: جامعة اليرموك، 2021) .

5. عتيقة كواشي ، مفهوم ألأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 12 ، العدد2 ، (الجزائر : جامعة باتنة1 الحاج لخضر ، 2023) .

6.ورقاء محمد ، الامن المجتمعي في العراق بعد العام 2003 ، مجلة المعهد ، العدد3 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2022) .

7.منير العمري ، الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى ، مجلة افاق علمية ، المجلد 12 ، العدد4، (الجزائر : جامعة الجزائر ، 2020) .

8.منتهى عبد الزهرة العزاوي ، صفاء عبد الحسين ، المؤسسات الجامعية ودورها في تحقيق أبعاد الامن المجتمعي ، مجلة العلوم النفسية ، المجلد 35 ، العدد2 ، (العراق : مركز البحوث النفسية ، 2024) .

9.رابح زغوني ، السياسة الاجتماعية كسياسة عامة، مجلة : حوليات جامعة قاملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد: 30، (الجزائر : جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2021) .

10. عادل عبد الصمد ، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي مؤسسة دار الهلال نموذجا ، مجلة الهلال ، العدد30 ، (القاهرة : دار الهلال ، 2021) .

11. عباس حسين، ارزوقي عباس ، صياغة السياسات العامة (اطار منهجي) ، مجلة اهل البيت ، العدد1 ، (كربلاء: شارع الحر ، 2005) .

12. ياسر علي ، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 61 ، (جامعة النهرين : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2015) .

13. فراس مكية ، السلطة القضائية في العراق إشكاليات الاستقلالية غير المقيدة ، مجلة الحكمة 3 ، العدد6 ، (الجزائر، 2023) .

14. ستار كاظم ، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في حماية الحريات السياسي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 11 ، العدد 2،(جامعة ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية ، 2022).

15. مثنى فائق مرعي ، دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع (العراق انموذجا) ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، المجلد 1 ، العدد2 ، (القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2022) .

16. صدام ابراهيم ، صنع وتنفيذ السياسة العامة في العراق ، مجلة أضواء ، العدد 37،(العراق : مركز أضواء للبحوث و الدراسات ، 2019) .

17. قاسم علوان ، معوقات اداء البرلمان العراقي بعد عام 2003 ، مجلة فنون الفراهيدي ، العدد 3 ، (جامعة تكريت: كلية الاداب ، 2019) .

18. احمد علي ، اليات رسم السياسة العامة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، مجلة اهل البيت ، العدد29 (كربلاء: شارع الحر ، 2024) .

19. حسن سعد ، عدنان عبد الأمير ، الوجيز في السياسات العامة العراقية بعد 2003 ، مجلة العلوم السياسة والقانون، العدد8 ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 2016) .

20. سعدي إبراهيم ، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد عام 2003 ، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد 26 ، (جامعة المستنصرية : كلية العلوم السياسية ، 2016).

21. سند وليد ،اثر الإرهاب على الامن الوطني العراقي ، مجلة العلوم السياسية والقانونية ، العدد2 ، (جامعة ديالى : كلية القانون والعلوم السياسية ، 2018) .

22. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، تقييم الأداء السياسي والأمني والمؤسسي للعراق في المؤشرات الدولية ، مجلة لباب ، العدد 15 (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2022) .

23. علي عبدالهادي ، سالم أحمد حميد، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد3 ،(الرمادي : جامعة الانبار، 2015) .

24. مي حمودي ، عبدا الله الشمري ، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد37 ، (بغداد : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2013) .

25. حاتم كريم ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق الأسباب والنتائج والخطط المستقبلية (دراسة تحليلية) ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد 38 ، (واسط : جامعة واسط ، 2017) .

26. ميادة حسن، البطالة وسبل معالجتها في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد4 ، (جامعة القادسية : كلية الإدارة والاقتصاد، 2013) .

27. دانيال محسن ، التوزيع الجغرافي لظاهرة تعاطي المخدرات لدى الاحداث في العراق لعام 2022 ، مجلة كلية التربية، العدد 3 ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية الاساسية ، 2022) .

28. مؤيد خلف ، دور وسائل الاعلام في الحد من انتشار المخدرات وتعاطيها في العراق (دراسة ميدانية على المدمنين ومتعاطي المخدرات في العاصمة بغداد) ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد43 ، (جامعة الأزهر: كلية الإعلام ، 2015) .

29. اسامة حسن ، مرتضى قاسم، المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع: دراسة قانونية واجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد(الخاص) ، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية الأساسية ، 2024) .

30. إسراء سليم ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في المجتمع العراقي (الأسباب والمعالجات)، (لندن: مؤسسة دار الإسلام الثقافية الخيرية ، 2022) .

31. رؤى لؤي ، المتغيرات الاجتماعية والنفسية المؤثرة في تعاطي المخدرات وانعكاسها على المجتمع العراقي (رؤية اجتماعية) ، مجلة اداب المستنصرية ، العدد105 ، (الجامعة المستنصرية : كلية الاداب ، 2024) .

ثالثا : الرسائل الجامعية :

1. عمار قدوري ، السياسات العامة لمكافحة المخدرات وتأثيرها في الامن الاجتماعي العراقي بعد عام 2003 ، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية 2023) .

2. مجيد نجف، دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة في جمهورية العراق بعد عام 2003 (دراسة في المعوقات)، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية2013) .

3. ازهار حمودي ، محفزات ومحددات علاقة الامن المجتمعي بالأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 ، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بغداد ، 2021) .

رابعا: المصادر الالكترونية :

1. سالي سعد ، دور جماعات الضغط في التأثير على السياسة العامة في العراق ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت متاح على الرابط التالي : https://annabaa.org/arabic/print/27023

2. مؤشر الإرهاب في العراق ، للمزيد من التفاصيل يمكن زيارة الموقع :
www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Far.tradingeconomics.com

3. مؤشر البطالة في العراق ، للمزيد من التفاصيل يمكن زيارة الموقع :
https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate

Reference:

First: Arabic Books

1.Khairi Abdul Qawi, The Study of Public Policy (Kuwait: That Al-Salasel for Printing and Publishing, 1989).
2.James Anderson, Public Policy Making, translated by Amer Al-Kubaisi: Development and Methodology (Qatar: Dar Al-Maseera, 1998).
3.Mohamed Al-Ajaty et al., Public Policy Making, Analysis, and Influence (Beirut: Arab Alternatives Forum for Studies, 2020).
4.Salwa Sharawi, Public Policy Analysis in the Arab World (Cairo: Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 2004).
5.Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, 3rd edition (Beirut: Dar Sader, 2016).
6.Hamed Salem, Fighting Terrorism in Iraq: The New War (Baghdad: Al-Jawahiri Printing and Publishing House, 2013).
7.Hussein Abdullah, The Phenomenon of Drugs in Iraq Between International Conventions and National Law, 1st edition (Baghdad: Center for Research, Studies, and Publishing, 2022).
8.Iyad Mohsen, Combating Drugs in Iraqi Law (Baghdad: Bayan Center for Studies and Planning, 2017).
9.Israa Salim, The Social and Economic Effects of Drug Abuse in Iraqi Society (Causes and Solutions) (London: Dar Al-Islam Cultural and Charitable Foundation, 2022).

Second: Magazines and Periodicals

1. Maha Yahya, *Analysis of Public Policies: Evolution and Methodology*, *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, Issue 1 (Cairo, 2018).
2. Hamoud, Mohammed Ali. "Public policies A vision in the factors of development and theoretical schools and concept." *Tikrit Journal For Political Science* 22 (2020): 297-318. Wasfi Aqeel et al., *The Concept of International Security in International Relations Theories in Light of Post-9/11 International Changes*, *Journal of Humanities and Social Sciences*, Volume 84, Issue 3 (Jordan: Yarmouk University, 2021).
3. Atiqa Kwashi, *The Concept of Community Security in Light of Theoretical Approaches*, *Algerian Journal of Security and Development*, Issue 12, Volume 2 (Algeria, 2023).
4. Rabah Zagouni, *Social Policy as Public Policy*, *Annals of Guelma University for Social and Human Sciences*, Issue 30 (Algeria, 2021).
5. Abbas Hussein, Arzouqi Abbas, *Formulating Public Policies (A Methodological Framework)*, *Ahlul-Bayt Journal*, Issue 1 (Karbala, 2005).
6. Yasser Ali, *Public Policy in Iraq: A Study of Legislative Obstacles*, *International Studies Journal*, Issue 61 (Al-Nahrain University, 2015).
7. Firas Makkiya, *The Judiciary in Iraq: Issues of Unrestricted Independence*, *Al-Hikma Journal*, Volume 3, Issue 6 (Algeria, 2023).

8. Star Kazem, *Political Parties in Iraq and Their Role in Protecting Political Freedoms, Journal of Legal and Political Sciences*, Volume 11, Issue 2 (Diyala University, 2022).
9. Saddam Ibrahim, *Making and Implementing Public Policy in Iraq, Adwaa Journal*, Issue 37 (Iraq, 2019).
10. Qasim Alwan, *Obstacles to the Performance of the Iraqi Parliament Post-2003*, *Fnon Al-Farahidi Journal*, Issue 3 (Tikrit University, 2019).
11. Ahmed Ali, *Mechanisms of Public Policy Formulation in the Constitution of the Republic of Iraq for 2005*, *Ahlul-Bayt Journal*, Issue 29 (Karbala, 2024).
12. Hassan Saad, Adnan Abdul Amir, *A Brief on Iraqi Public Policies After 2003*, *Journal of Political Science and Law*, Issue 8 (University of Baghdad: Faculty of Political Science, 2016).
13. Saadi Ibrahim, *Political Quotas and the Unity of Iraqi Foreign Discourse After 2003*, *Journal of Political Science Research*, Issue 26 (Al-Mustansiriya University: Faculty of Political Science, 2016).
14. Sanad Waleed, *The Impact of Terrorism on Iraqi National Security*, *Journal of Political and Legal Sciences*, Issue 2 (University of Diyala, 2018).
15. Asst.Prof. Dr. Falah Khalaf Kahzim Al-Zuhairi. 2021. "Technical Terrorism - Informational The Privacy of Employment . And the Structural Penetration of Society". Tikrit Journal For Political Science 3 (25):43-72. https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.262.
16. Assistant Professor Dr. Mustafa Ibrahim Salman. 2021. "The Impact of the Security Factor on Iraqi Foreign Policy since 2003". Tikrit Journal For Political Science 3 (25):250-77. https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.361.

Third: Theses:

1.Ammar Qadouri, *Public Policies for Combating Drugs and Their Impact on Iraqi Social Security After 2003*, unpublished Master's thesis, (University of Baghdad: College of Political Science, 2023).
2.Majid Najaf, *The Role of the Legislative Authority in Making Public Policies in the Republic of Iraq After 2003 (A Study of Obstacles)*, unpublished Master's thesis, (Al-Nahrain University: College of Political Science, 2013).
3.Azhar Hammoudi, *Motivators and Determinants of the Relationship Between Community Security and National Security in Iraq After 2003*, unpublished Master's thesis, (University of Baghdad, 2021).

Fourth: Electronic sources:

1. Sally Saad, The role of pressure groups in influencing public policy in Iraq, an article published on the Internet, available at the following link: https://annabaa.org/arabic/print/27023
2. Terrorism index in Iraq, for more details, visit the website: www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Far.tradingeconomics.com
3. Unemployment index in Iraq, for more details, visit the website: https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate